

قرار محكمة النقض

رقم 235

الصادر بتاريخ 14 مارس 2023

في الملف المرني رقم 2021/1/1/8455

محاماة - بيان الحساب - أجل المنازعة فيه.

بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به، وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 10 نوفمبر 2021 من طرف الطالبين أعلاه بواسطة نائبهم المذكور، والرامي إلى نقض الأمر رقم: 403 الصادر عن نائب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بمكناس بتاريخ 2021/09/09 في ملف تحديد الأتعاب 21/1120/145.

وبناء على مذكرة جواب المطلوبة في النقض بواسطة محاميها المودعة بتاريخ: 2022/02/15، والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2023/02/13.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/03/14.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهما.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة سعاد سحتوت وتقديم المحامي العام

السيد عمر الدهراوي مستنتجات النيابة العامة.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف أنه بتاريخ 2018/05/02 طعنت (ف.و) ومن معها أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس في مقرر تحديد الأتعاب الصادر عن نقيب هيئة المحامين بفاس بتاريخ 2017/12/21 تحت رقم: 17/98، والقاضي بالمصادقة على بيان الحساب المبلغ لهم بتاريخ 2015/11/26 من طرف الأستاذة (أ.ع)، والمحدد لأتعاب هذه الأخيرة في مبلغ 206.000,00 درهما شاملا للضريبة على القيمة المضافة بخصوص نيابتها عنهم في القضية المتعلقة بالتعويض عن أضرار في مواجهة وكالة الحوض المائي لسبو ومن معها، موضحين أن سقوط الحق في المنازعة لا يتحقق إلا إذا تحقق لبيان الحساب صبغة البيان بتوافر الشروط الواجبة، وأن بيان الأتعاب ليس هو بيان الحساب، وجميع المساطر التي بوشرت في النازلة قد انتهت التكليف فيها بصدور أحكامها وطالها التقادم، وأن المستأنف عليها خلافا لما تدعيه تسلمت منهم عدة مبالغ منها ما هو نقدا دون تسليم حجة ومنها عن طريق البنك، ملتتمسين لذلك الحكم أساسا بإلغاء مقر النقيب واحتياطيا الحكم بمبلغ مناسب، وبعد جواب المستأنف عليها بتاريخ 2018/07/17 أصدر نائب الرئيس الأول أمره رقم 44 في الملف عدد 18/1120/33 بتأييد مقرر النقيب المطعون فيه مبدئيا مع تعديله بخفض المبلغ المحكوم به إلى: 50.000,00 درهم شاملا للضريبة على القيمة المضافة، طعنت فيه المستأنف عليها بالنقض، ونقضه محكمة النقض بمقتضى قرارها عدد 1/573 الصادر بتاريخ 2020/12/15 في الملف عدد 2019/1/1/7485 وأحالته على محكمة الاستئناف بمكناس للبت فيه طبقا للقانون، وذلك بعلته أنه: "ليس في مقتضيات القانون ما يستلزم توفر شكليات معينة لصحة بيان الحساب، بل يكفي أن يعين فيه المحامي الأتعاب المستحقة المقترحة أو القضية أو القضايا المرتبطة بها التي ناب فيها عن موكله، وأن المنازعة في بيان الحساب هي منازعة في الأتعاب، وأن الاختصاص ينعقد للنقيب للبت في كل المنازعات التي تثار بين المحامي وموكله بشأن الأتعاب مع وجود اتفاق مسبق أو بدونه عملا بمقتضيات المادة 51 من القانون رقم 28.08، وأنه لما كان نص المادة 51 المذكورة في فقرتها الثالثة صريحا في أن المنازعة في بيان الحساب المبلغ من المحامي إلى موكله يجب أن تتم من طرف هذا الأخير داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، فإنه يكفي النقيب أن يعين ذلك، وأن المحكمة المطعون في قرارها لما تجاوزت كل ذلك معللة قرارها على النحو المذكور، جاء أمرها خارقا للمقتضى القانوني المحتج به، وهو ما عرضه للنقض والإبطال."، وبعد إحالة الملف على محكمة الاستئناف بمكناس قضت بعدم قبول الطعن، وذلك بمقتضى أمرها المطعون فيه بالنقض الحالي من الطاعنين أعلاه بوسيلتين اثنتين.

حيث يعيرون الأمر في الوسيلة الأولى بخرق الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، ذلك أن محكمة الإحالة حصرت نظرها في النقطة التي بتت فيها محكمة النقض فقط دون الالتفاف لما أثير مجددا نفيًا وإبعادًا، مع أنها مؤهلة قانونًا لمناقشة معطيات الملف من جديد، والطالبن تمسكوا بنقطة

موضوعية وقانونية تمثلت في تنازل المطلوبة في النقض عن بيان الأتعاب لما فتحت باب المناقشة في ذلك، لكن محكمة الاستئناف لم تناقش التنازل المذكور على الرغم من أن محكمة الإحالة تتعرض لجميع ما أثير أمامها ولو كان دفعا أو دفاعا جديدا.

ويعيبونه في الوسيلة الثانية بخرق مقتضيات المادة 345 من قانون المسطرة المدنية، وذلك في ثلاثة فروع:

ففي الفرع الأول بعدم الجواب المتزل متزلة انعدام التعليل، ذلك أنهم تمسكوا بأن المراسلات التي جاءت بعد بيان الأتعاب "تعد في نظرهم تنازلا صريحا وضمينيا عما جاء به بيان الأتعاب"، إلا أن الأمر موضوع الطعن لم يتعرض لهذا الجانب الموضوعي والقانوني ولم يجب عنه مع أن عدم الإجابة يعد نقصانا في التعليل الموازي لانعدامه مما يوجب نقض الأمر المطعون فيه.

وفي الفرع الثاني بالقصور في التعليل المتزل متزلة انعدام التعليل، ذلك أن الأمر المطعون فيه كرر فقط ما جاء بقرار محكمة النقض بعدما نقل أجزاء منه دونما اجتهاد منه مع أن تعليقات محكمة النقض ليست هي نفسها تعليقات أحكام المحاكم الاستئنافية.

وفي الفرع الثالث بتحريف الواقع، ذلك أن المطلوبة في النقض التمسست في مذكرتها بعد النقض بإلغاء الأمر الصادر عن محكمة الاستئناف بقاس، في حين أن الأمر موضوع الطعن جاء بعدم قبول الطعن بالاستئناف، وأنه شتان ما بين الحكم بإلغاء أمر أو حكم، وبين عدم قبول الطعن، لأن لكل واحد منهما أساس قانوني يؤسس لوضعية قضائية تختلف طرق مواجهتها من وضعية لأخرى، علما أن تحريف واقع المطالبة التي جازت بها مذكرات الأستاذة يدعو إلى النقض.

لكن، ردا على وسيلتي النقض أعلاه معا لتدخلهما، فإنه بمقتضى المادة 51 من القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة فإن للموكل أن ينازع في بيان الحساب المبلغ إليه داخل أجل ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ توصله به تحت طائلة سقوط الحق، وأن مؤدى سقوط الحق في إطار المادة المذكورة أن الموكل يفقد كل حق في المنازعة في الأتعاب المقترحة عليه سواء من حيث موضوعها أو مبلغها، ويبقى ملزما بأداء ما هو مطالب به، وأن الأجل التشريعي لا يمكن الاتفاق على تعديله زيادة أو نقصانا، وأن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لما تبين له وجه قضائه لم يكن ملزما بمجاراة الخصوم في باقي مناحي أقوالهم التي لا تأثير لها على الفصل في النزاع، ولذلك فإنه حين علل أمره بأنه: "توصل الطاعنين ببيان الأتعاب الموجه إليهم من طرف المطعون ضدها الأستاذة (أ.ع) بتاريخ 2015/11/21 بواسطة (ن.أ.ك) مستخدمة عندهم حسب الثابت من محضر التبليغ الموجود بالملف ولم ينازعوا فيه أمام السيد النقيب داخل أجل ثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة 51 المشار لها أعلاه، مما يترتب عليه سقوط حقهم في المنازعة ويتعين التصريح بعدم قبول الطعن". فإنه نتيجة لما ذكر كله كان القرار المطعون فيه معلا تعليليا كافيا ومرتكزا على أساس قانوني، والوسيلتين بالتالي غير جديرتين بالاعتبار.

لهذه الأسباب

قضت المحكمة برفض الطلب وتحميل صاحبتة الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة: محمد ناجي شعيب رئيس الغرفة - رئيسا. والمستشارين: سعاد سحتوت - عضوة مقررة. وعبد السلام بترروع، وعبد الحفيظ مشماشى، ومبارك بوطلحة - أعضاء. وبمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة بشرى راجي.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض